المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** التحديات الأمنية على دول الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد عام 2011
**اسم الكاتب:** م.م. حنان طاهر حمد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6657
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 05:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# التحديات الامنية على دول الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠١١

**م.م. حنان طاهر حمد**
**الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية**
hanan.t.hamad@uomustansiriyah.edu.iq

**الملخص :**

على الرغم من استمرار التهديدات الإقليمية للدول العربية ، فإن التهديدات الداخلية قد أضحت اكثر خطورة وخاصة ، في أعقاب ظهور الجماعات دون الدول التي اصبح لديها أسلحة ربما يعادل او يفوق ما لدى الدولة ، وذلك بدعم من أطراف إقليمية من ناحية ثانية ، فإن ثمة المؤشرات كافة تشير الى المزيد من عدم الاستقرار في العديد من الدول منذ عام ٢٠١١ ، وحتى الان ومن ناحية ثالثة يلاحظ انه على الرغم من استمرار المصالح الجوهرية للدول الكبرى في المنطقة الشرق الاوسط والخليج العربي ، فإن ثمة تغيراً تشهده سياسات تلك الدول سواء من حيث وجود اهتمامات أخرى بجانب منطقة الشرق الاوسط ومنها آسيا ، او من حيث عدم التدخل في كل الازمات بشكل تلقائي ، فضلاً عن مؤشرات التقارب بين ايران والدول الغربية ، وقد رتبت تلك التحولات نتيجة واحدة وهي في الوقت الذي تزداد فيه التهديدات الامن الوطني والامن الاقليمي للدول العربية .

**الكلمات المفتاحية :** أمن الخليج ، الامن الاقليمي ، مجلس التعاون ، التحدي الامني .

**تاريخ الاستلام :** ٨/ ١ /٢٠٢٤ **تاريخ القبول:** ٩/ ٢ /٢٠٢٤ **تاريخ النشر:** ١ / ٣ /٢٠٢٤

# Security challenges facing the Arab Gulf countries in light of the regional and international changes after 2011

Asistant lecturer Hanan Taher Hamad
College of political sciences – Mustansiriya.
hanan.t.hamad@uomustansiriyah.edu.iq

## Abstract

Despite the continuation of regional threats to Arab countries, internal threats have become more dangerous, especially in the wake of the emergence of non-state groups that now have weapons that may be equal to or greater than what the state has, with the support of regional parties. On the other hand, there are all indicators that indicate has led to more

instability in many countries since 2011, and until now. On the third hand, it is noted that despite the continuation of the fundamental interests of the major countries in the Middle East and the Arabian Gulf There is a change taking place in the policies of these countries, whether in terms of the presence of other interests besides the Middle East region, including Asia, or in terms of not interfering in all crises automatically, in addition to the indicators of rapprochement between Iran and Western countries. These transformations were arranged as one result, which is at a time when The threats to the national security and regional security of Arab countries increase

**Keywords**: Gulf security, regional security, Gulf Cooperation Council, security challenge

## المقدمة

تسعى دول الخليج العربي ودول مجلس التعاون بالخصوص الى محاولة تشكيل منظومة أمنية تحمي طبيعة الحياة ونظام الحكم في هذه الدول الست ، هذا الهدف رافق الدول هذه منذ ثمانينات القرن الماضي ، بما حملته من تغيرات وتطورات تمثلت بالحرب الايرانية _العراقية التي دفعت هذه الدول الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، ومن ثم التحولات التي شملت البيئة الدولية في بداية التسعينات من القرن الماضي التي اثرت بدورها على منطقة الخليج لا سيما بعد احداث اب ١٩٩٠م ، والتي مثلت تحدياً كبيراً لهذا الدول .

الا ان التحولات التي تبعت احداث ١١/ايلول عام ٢٠٠١م ، ومن ثم اعلان الحرب على الارهاب ، ومن بعدها احتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، وتغير موازين القوى في المنطقة لصالح ايران اعادة مرة اخرى هذه المنطقة الى صلب التفاعلات الدولية ، واوضح ان هذه المنطقة نتيجة المصالح الحيوية للدول الفاعلة فيما سواء كانت اقليمية او دولية ، جعلها تعاني من ازمة امنية خطيرة ، لا تستطيع هذه الدول بمفردها مواجهتها ، لهذا حددت خيارتها بالانحياز لدول كبرى فاعلة للمساعدة في حفظ امنها واستقرارها ، واهم هذه الدول كانت ومازالت هي الولايات المتحدة الامريكية .

## اهمية البحث :

تستأثر منطقة الخليج بصفة خاصة بإهتمامات متزايدة من قبل الباحثين والمتخصصين ، بسبب الأهمية الكبيرة والانشائية للمنطقة في العلاقات الدولية ، والتي تتبع من موقعه الجغرافي المتوسط للعالم القديم في كتلة أوراسيا ، وتاتي اهمية الخليج كونه يضم مضيق هرمز ، احد أهم المضايق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج .

## إشكالية البحث :

يهدف البحث الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية :

١) ماهي اهم الاعتبارات الأمنية التي تعتبر مهددات لاستقرار النظام الإقليمي الخليجي ؟

٢) ماهي اهم الاشكالات الامنية في منطقة الخليج العربي ؟

٣) كيف يمكن لدول منطقة الخليج ان تجد نظام إقليمي جديد للأمن يتماشى مع التحديات والرهانات الاقليمية و الدولية ؟

## فرضية البحث :

وللأجابة على هذه الاشكالية المطروحة تقدم الفرضيات التالية :

١) كلما استمرت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كلما أدى ذلك الى الحيلولة دون ايجاد نظام امني اكثر مرونة واستقرار .

٢) يرتكز أمن الخليج على النفط في المستقبل المنظور .

٣) يعتبر التسابق الإقليمي والدولي نحو ايجاد مساحة نفوذ في منطقة الخليج من بين المتغيرات المساعدة على عدم استقرار المنظومة الأمنية الخليجي .

## منهجية البحث :

اما فيما يخص المقاربة المنهجية التي سوف يتم اتباعها لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة فقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي عن طريق وصف اهم المحطات التي ميزت النظام الاقليمي الخليجي ، وقد كان رجوعنا للتاريخ من خلال المنهج التاريخي .

## المطلب الاول : أمن الخليج في ظل مجلس التعاون الخليجي

### اولاً : مفهوم أمن الخليج

يعتبر موضوع (أمن الخليج) قضية مركبة. فهناك مسألة (أمن الخليج) نفسه كممر مائي دولي، يتحتم المرور فيه من دون اعتراض أحد شأنه في ذلك شأن البحر الأحمر وقناة السويس وقناة بنما. وهنالك أيضاً (أمن دول منطقة الخليج)، وهو ما يعني تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج. بما فيها إيران والعراق. وهناك ثالثاً ( أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، الذي يفترض أن يكون متناسقا مع الأمن الإقليمي للخليج. وهناك أبعاد أخرى تتصل بموضوع (أمن الخليج ) كالأمن العربي، وأمن دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإسرائيل. وكلها دوائر متداخلة ومصالح متعارضة.

ويختلف تعريف مفهوم (الأمن) وفقاً لوجهة النظر المعبر عنها، فمن التعريفات ما يركز على القيم الداخلية، ويعتبر أن الأمن الوطني هو:(قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية ضد التهديدات الخارجية)، مما يستلزم أن تكون الدولة أقوى من الدول المنافسة. ومنها ما يركز على المجال الاقتصادي، ويعتبر السيادة الاقتصادية هي(لب الأمن الوطني)، ومن ثم يعتبر أن أي تهديد للبناء الاقتصادي هو تهديد للأمن الوطني وهناك من يركز على التنمية الشاملة، ويعتبر أن ( الأمن يعني التنمية)، التي من دونها لن يتحقق للدولة أمنها(ياسين ٢٤,٢٠١٧).

تعد الدولة كائناً حياً يتأثر بما حوله ويؤثر فيه، وهي دائمة الحركة والتطور، مرتكزة في ذلك على ثلاث قوى، هي: القوة العسكرية،( أو ما تستلزمه من نفقات دفاعية)، والقوة الاقتصادية(أو ما يعبر عنه بنصب الفرد من الدخل القومي، ودرجة نمو المجتمع، ومستوى تنميته)، والقوة السياسية (أو ما يترتب عليها من نفقات الإبقاء على النظام كقوة فاعلة داخلياً وخارجياً)، وتشكل كيفية الإتفاق وتوازنه في هذه المجالات الثلاثة ما يعرف ب(المشكلة الثلاثية أمام صانع القرار ) فالدولة إذن ترتكز على هذه الدعائم الثلاث، وإذا أصاب إحداها عجز أضحت الدولة عرجاء، وأصبحت في وضع حرج يتسم بفقدان التوازن(عبد العزيز ٥,١٩٩٧).

ويعرف(أمن الخليج) بأنه:(تحقيق الاستقرار والطمأنينة، بعدم التعرض للاضطراب أو التغيير الذي يهدد الأوضاع القائمة، سواء من الداخل أو من الخارج) (عبد الله ٤٣,٢٠١١).

ويعرف(أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بأنه( الغاية الاستراتيجية لهذه الدول، والتي تتفق مع المبادئ والمصالح والوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة، وحقها في البقاء، وسيادتها، وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي) (عبد الله ٧,٢٠١١).

**ثانياً : الامن الاقليمي و الدولي للخليج**

برز مفهوم الأمن الاقليمي في ادبيات العلاقات الدولية في الثلاثينيات من القرن الماضي ، للتعبير عن العمل المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي الى اقليم جغرافي سياسي واحد للتعاون في مجال الأمني العسكري(كشك ٢٢,٢٠٠٤) .

ويشمل أمن الخليج صدارة اهتمامات السياسة الدولية والاقليمية ، في التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة وذلك منذ اندلاع الحرب العراقية_الايرانية عام ١٩٨٠م ، ومروراً بالحرب الأمريكية في افغانستان مطلع عام ٢٠٠١ م ، والحرب الامريكية على العراق في اذار ٢٠٠٣م ،وانتهاء بتنامي ظاهرة الارهاب وتداعيات الملف النووي الايراني ، لقد كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة ، إذ أثارت هذه التفاعلات واشكاليات حول أرتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج ، التي تمد العالم الصناعي ب٦٠٪، من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم ، وان التهديدات الملحقة به كالتأثير في امدادات النفط المنتظمة او ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها(كشك ٢٦,٢٠٠٤) .

استخدم مصطلح المجمع الامني لتسهيل التحليل الامني في نطاق الإقليم ، إذ عتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهنماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة ، بحيث أن أوضاعها الامنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعياً بمعزل عن بعضها بعضهاً ، ويعقد أن الدول ان الدول تحدد علاقتها الامنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية ، حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي ، فالاقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن ، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى الكبرى في التأثير في المجتمع الامني(ادريس ١٥٢,٢٠٠٦).

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النطامي أو الحركي لمفهوم الأمن سولء كان على شكل سياسات أو مؤسسات ، وعليه فإن هذا النظام مرنبط بالمفهوم المتفق عليه "الأمن" إذ يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات ( قانونية _ إجرائية ) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب أخر ، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة ، وبدون توفير ذلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك ، فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله(ادريس ١٥٥,٢٠٠٦) .

فنظام الأمن الإقليمي ، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة ، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليمياً ، وترتبط فيما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطريق السلمية ، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم ، يبد أنه لا بد من خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية ، وللوصول إلى ذلك اشترط بعضهم توافر

ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي : وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق ، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون ، وأخيراً وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني .

**ثالثاً : الاتفاقية الامنية بين دول المجلس**

الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس وهي إلزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها ، وقع وقع عليها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في كل من دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين ١٩٩٤م هذه الخطوة داعياً بقية الدول الاعضاء الى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن(المهري ٧٤,٢٠١٠).

وتتضمن هذه الاتفاقية التي أرساها مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وتحقيقاً للمبدأ الذي ينص على ان المحافظة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون هو مسوؤلية جماعية يقع عبئها على دولها ، واعتماداً القدرات الذاتية والطاقات المتوفرة لصيانة الأمن والاستقرار ، وايماناً بمبادى الشريعة الاسلامية السمحة ، وحفاظاً على المثل العليا من الأفكار الهدامة والانشطة الحزبية ، و وصولاً بالتعاون الأمني القائم بين دول المجلس إلى مستوى أمثل واشمل أملاً في أن تقتدي به الدول العربية الشقيقة ، ولتعزيز التعاون بين الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص(عرفة ٣,٢٠٠٦) .

اتفاقية دول مجلس التعاون ، لمكافحة الإرهاب انطلاقاً من القناعة التامة بضرورة وأهمية التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية أقرت دول مجلس التعاون الاستراتيجية الامنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب وفي عام ٢٠٠٢م وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن مكافحة الارهاب كما توصلت دول المجلس في عام ٢٠٠٤م الى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب وتم في ٢٠٠٦م تشكيل لجنة امنية دائمة مختصة بمكافحة الارهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري ( سنوي )كإحدى اللجان الامنية المخصصة لتعزيز التنسيق والتعاون الامني في هذا المجال(شفيق ١٣٤، ٢٠٢٠).

إتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول المجلس ادراكا لأهمية لاستقرار لاجتماعي والنفسي واثر ه في تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية عند قضاء عقوبتهم في بلدانهم بين أسرهم وذويهم .ولتلك الجوانب الانسانية وقع وزراء الداخلية اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في لقائهم التشاوري

السابع (ابو ظبي مايو ٢٠٠٦م).وباركها المجلس الاعلى الموقر في دورته السابعة والعشرين(السويداني ٢٧,٢٠٠٧) .وأولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعاون الأمني أهمية كبيرة ، إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن تحقيق إلا في ظل الأمن والاستقرار ، وتحقيق العديد من الانجازات في مجال التعاون الأمني من بينها إقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين ، ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن التوقيع الاتفاقية الأمنية لدول المجلس ، وسوف تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اكتمال ايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة وفقاً لما نصت عليه إحدى مواد تلك الاتفاقية .

## المطلب الثاني: تحديات الأمن الخليجي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بعد ٢٠١١

يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد أكثر من ٣٣ عاماً من بدء تأسيسه ، تحديات غير مسبوقة على مختلف الأصعدة ، لاسيما فيما يتعلق بتبعات ما بات يعرف بثورات الربيع العربي ، ولا شك بأن هذه التحديات والتهديدات التي تحدق بمنطقة الشرق الأوسط شكل عام و بمنطقة الخليج بشكل خاص والمتاتية من الجوار الإقليمي تمثل أهم التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الربع الاخير من العام ٢٠١٤م ، وظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية وتمددها في شمال الجزيرة العربية.

**اولاً : التحديات الداخلية**

تواجه دول مجلس التعاون تحديات داخلية متنوعة ومتعدد ويمكن أن تتطور إلى مستوى التهديد لأمن دول الخليج واستقرارها ، وتعرقل إمكانية تحقيق التنمية والتطور المنشود في هذه البلدان ، ويمكن إجمال أهم التهديدات في هذه التحديات .

**١- العمالة الوافدة والتحدي الأمني :-**

يعد الخلل في التركيبة السكانية واحدة من اهم المشكلات الأساسية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ يترتب على الاعتماد الكثيف على العمالة الوافدة من دول مختلفة ارتفاع نسبة الوافدين إلى عدد السكان ، ويولد مثل هذا الخلل أعباء وضغوطات أمنية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية في الوقت الحاضر ، والتي يمكن ان تمتد إلى المستقبل(الامير ٤٨,٢٠٠٧) .

تمثل العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي تحدياً كبيراً الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين وإستمر الى يومنا هذا ، دفعت إلى تنمية واسعة تطلبت الإستعانة بطاقات شعوب شتى ، وقد نتج عن هذا الوضع تحول شعوب العديد من دول الخليج العربية الى أقليات وطنية متعددة على الطاقات الوافدة إليها بشكل كبير ، ومن الصعب تصور ان الحاجة إلى الطاقات

الوافدة سوف تنتفي في المدى المتوسط ، فمعظم مجتمعات الخليج ذات كثافة سكانية محدودة ، ومن ثم يتطلب الحفاظ على مستوى الخدمات ووتيرة النمو فيها ، والإعتماد بنسب مختلفة على عمالة أجنبية و عربية لكن هذا الإعتماد يشكل بحد ذاته تحدياً دائماً لأنه يثير الكثير من الإشكاليات بشأن هوية دول مجلس التعاون الخليجي(وطفة ٧٨,٢٠٠٧).

**٢-الإرهاب وأثرها على الأمن الخليجي :-**

تعرض معظم دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملموس لحالة من عدم الاستقرار الداخلي بعد أحداث ١١ / أيلول ، وما ترتب عنها من تداعيات وتطورات شهدتها دول المنطقة وكان لها أكبر الأثر في رفع وتيرة التطرف والعنف والإرهاب في مختلف دول المجلس ، فقد تنامت ظاهرة التطرف والإرهاب مستهدفة زعزعة أركان السلطة القائمة ، ومحاولة إجبارها على تغير سياستها ، وقد تجاوزت أضرار هذه العمليات الارهابية النظام السياسي لتمس مصادر معيشة المواطنين ، وتهدد الموارد الاقتصادية وتزعزع الاستقرار ، وبرز الكثير من الاحتجاجات والمظاهرات في عدد كبير من دول مجلس التعاون الخليجي(سالم ٤٤,٢٠١٥) .

واخذت ظاهرة التطرف الديني بالتنامي والتوسع ، وانتشرت العمليات الإرهابية وتصاعد العنف ، فقد تعرضت على سبيل المتال عدة مدن في المملكة العربية السعودية ، ومنها العاصمة الرياض ، لسلسة من التفجيرات التي اصابت عدداً من التجمعات السكنية والصناعية التي يقطنها أجانب ، وامتدت هذه الظاهرة إلى باقي دول الخليج حيث شهد الكويت حوادث عنف وعمليات تفجير ، وتعرضت كذلك قطر إلى هجوم بسيارة مفخخة(سالم ٤٥,٢٠١٥) .

**٣-ثورات الربيع العربي :-**

أدت ثورات الربيع العربي إلى بروز ظاهرة الإسلام السياسي والحركات الإسلامية التي استفادت من موجاته الاولى ، حيث استطاعت جماعات الإسلام السياسي ، وخاصة حركة الإخوان المسلمين ، الوصول الى السلطة في تونس ومصر ، الامر الذي اثار تخوف دول مجلس التعاون الخليجي لاعتقادهم بأن ذلك يشكل تهديداً محتملاً وكامناً سيظهر في حالة هيمنتها على السلطة في بعض البلدان العربية ، لاسيما ان جماعة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي ممتد له جذور وأتباع في كثير من الدول ، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي(ادريس ٢٠١٢) .

**ثانياً : التحديات الخارجية**

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تهديدات كثيرة ومتنوعة مصدرها الدول والقوى الكبرى والدول الاقليمية المحيطة بالخليج العربي الطامعة في ثروات المنطقة ، والراغبة في الهيمنة عليها ،

وذلك نظراً إلى أهمية موقعها الاستراتيجي ، وما تمتلك من مقدرات وثروات تعتبر حيوية بالنسبة إلى هذه القوى ، وفيما يلي أهم هذه التحديات .

**١-التهديد الايراني :-**

تعد اطماع إيران ورغبتها في السيطرة على المنطقة والهيمنة على مقدراتها من أبرز التهديدات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي ، ومما لا شك فيه ان السياسات الايرانية تجاه دول مجلس التعاون لا تزال تمثلاً تحدياً مباشراً وغير مباشر للأمن القومي لدول مجلس التعاون وخاصة في أعقاب توقيع الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥ م ، والذي اعتبرته ايران تعزيزاً لنفوذها الاقليمية عموماً وتجاه دول مجلس التعاون على نحو خاص الامر الذي حدا بإيران للمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون بشكل ممنهج يؤكد المخاوف التي أثارتها دول المجلس قبيل توقيع ذلك الاتفاق من أنه سوف يطلق يد إيران للمزيد من الهيمنة الإقليمية (سالم ٦٣,٢٠١٥) .

**٢-التهديد الإسرائيلي :-**

تنتهج اسرائيل سياسة عنصرية عدائية استيطانية واستراتيجية أمنية توسعية تشكل تهديداً لأمن جميع الدول العربية مجتمعة ومنفردة ، وبالتالي فإن هذا التهديد ينعكس على دول مجلس التعاون الخليجي ، التي هي جزء من منظومة الأمن القومي العربي الشامل ، ومما يزيد من خطورة هذا التهديد انفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة غير تقليدية تتفوق فيها على كل دول المنطقة بما فيها السلاح النووي والصواريخ وغيرها من الأسلحة التي يمكن ان تصل إلى عواصم دول الخليج(سالم ٦٧,٢٠١٥).

**٣-التهديد الامريكي :-**

يمثل التدخل الأمريكي في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي ، والوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ، واحداً من أكبر مصادر التهديد لهذه الدول ، وتكمن الخطورة في اعتقاد الولايات المتحدة بانها تمتلك حقوقاً سياسية وليس مجرد مصالح حيوية في منطقة الخليج ، فقد كان الخطاب السياسي الأمريكي يركز على مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية خلال الفترة الماضية ، وتسعى للبقاء الدائم فيها ، وكذلك تعتبر نفسها شريكاً كامل الشراكة في مقدرات المنطقة وما هو موجود فيها من نفط وثروات مختلفة(عبدالله ٢٤,٢٠٠٤).

**الخاتمة :**

يبدو ان دول مجلس التعاون الخليجي اصبحت على ادراك تام لا سيما بعد ان حددت التحديات الامنية وحجم التهديدات التي يمكن ان تواجه نظمها السياسية نتيجة التغيرات الحاصلة في

المحيط الاقليمي لهذه الدول بان مواجهة التهديدات الامنية يجب ان تكون من جميع الدول مجتمعة ، وان خيار المواجهة من كل دولة على حدة هو خيار غير صائب ، لان المشكلة التي تواجه هذه الدول قد تكون متشابهة ، لهذا تستدعي التوافق في الحلول لمواجهة هذه المشكلة التي قد تهدد سلامة ووجود الانظمة السياسية في هذه الدول .

وعليه فإننا توصلنا الى بعض الاستنتاجات والتي اهمها :

١) تحديد التهديدات الامنية المتمثلة بالتهديد الايراني ، فضلاً عن الحراك الشعبي الذي قد يؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي .

٢) تسخير الامكانات الذاتية وغير الذاتية لمواجهة اي خلل امني قد يحدث في اي من الدول ومثال ذلك ما حصل في البحرين .

٣) تقوية التحالفات مع الولايات المتحدة الامريكية وكن خلال ايجاد صيغ جديدة وفاعلة تحفظ امن هذه الدول من تهديد خارجي ، لهذا اتجهت هذه الدول نحو انشاء منظومة الدرع الصاروخي مع الولايات المتحدة الامريكية .

## المصادر باللغة العربية

١- ادريس ، محمد السعيد .٢٠٠٦. الخليج والازمة النووية الإيرانية . *مجلة السياسة الدولية* . العدد ١٦٥ .

٢- ادريس ،محمد السعيد .٢٠١٢. مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في انماط التفاعلات متاح على الموقع الاتي http://www.thawabitna.com

٣- الامير، فهد أحمد .٢٠٠٧. المنظور الشامل لأمن منطقة الخليج العربي . مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية . *مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية* . أبو ظبي.

٤- سالم، عبد الفتاح علي .٢٠١٥." *الأمن الخليجي : مصادر التهديد واستراتيجية الحماية*" . مركز الجزيرة للدراسات .قطر _الدوحة . الطبعة الاولى .

٥-السويداني، صابر محمد .٢٠٠٧. الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل . *مجلة آراء حول الخليج* . العدد ٤٢ . الامارات .

٦- شفيق، عبير وفيق .٢٠٢٠. دراسة في نشاة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الاقليمية ( الحرب العراقية الايرانية _ احتلال العراق للكويت انموذجاً ) . اطروحة دكتوراه . جامعة بغداد . *كلية بن رشد*. قسم التاريخ الحديث .

٧-عبدالعزيز ،خالد ابن سلطان بن .١٩٩٧. "*أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني*" . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الطبعة الاولى . ابو ظبي .

٨-عبدالله، عبد الخالق .٢٠٠٤. الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي *مجلة المستقبل العربي* العدد٢٩٩.

٩-عبدالله، علي عبد الحسين .٢٠١١."*أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية* ". دار رسلان . الطبعة الاولى . بغداد . العراق .

١٠-عرفه، خديجة عرفة .٢٠٠٦. الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي . *مجلة آراء حول الخليج* . العدد ٢٠ . الامارات .

١١- كشك ، أشرف محمد .٢٠٠٤. أمن الخليج بعد حرب العراق ، *مجلة السياسة الدولية* . العدد ١٥٥ .

١٢- المهري ،عبد العزيز عبد العزيز .٢٠١٠. التحولات السياسية في النظام الدولي وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليج واستقرارها خلال الفترة ( ١٩٩٠ _ ٢٠١٠ ) . رسالة ماجستير . *جامعة الشرق الاوسط* . كلية الأداب . قسم العلوم السياسية .

١٣- وطفة، علي أسعد .٢٠٠٧. العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربي ، *المستقبل العربي* . العدد٣٤٤ .

١٤- ياسين ، حشوف ياسين .٢٠١٧. إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية . اطروحة دكتوراه . *جامعة محمد خيضر بسكرة* . كلية الحقوق والعلوم السياسية . الجزائر .

## المصادر باللغة الانكليزية

1- Watfa, Ali Asaad. 2007. Expatriate workers and the challenges of cultural identity in the Arab Gulf countries, the Arab future. Number 344.

2- Abdulaziz, Khalid bin Sultan bin. 1997. "Security of the Arabian Gulf region from a national perspective." Emirates Center for Strategic Studies and Research. First edition. Abu Dhabi .

3- Abdullah, Abdul Khaleq. 2004. The United States and the security dilemma in the Arabian Gulf, Arab Future Magazine, Issue 299

4- Abdullah, Ali Abdul Hussein. 2011. "Arab Gulf Security in Light of Regional and International Changes." Raslan's house. First edition. Baghdad . Iraq.

5- Al-Mahri, Abdel Aziz Abdel Aziz. 2010. Political transformations in the international system and their impact on the security and stability of the Gulf Cooperation Council countries during the period (1990-2010). Master Thesis . Middle East University . college of Literature . Department of Political Science.

6- Al-Suwaidani, Saber Muhammad. 2007. The path to military cooperation for the Gulf Cooperation Council countries and future prospects. Opinions magazine about the Gulf. Issue 42. The UAE

7- Arafa, Khadija Arafa. 2006. Economic integration of the Gulf Cooperation Council countries. Opinions magazine about the Gulf. Number 20. The UAE .

8- Idris, Muhammad Al-Saeed. 2006. The Gulf and the Iranian nuclear crisis. Journal of International Politics. Number 165.

9- Idris, Muhammad Al-Saeed. 2012. The Gulf Cooperation Council and the Arab Revolutions: A Study of Interaction Patterns is available on the following websitehttp://www.thawabitna.com

10- Kishk, Ashraf Muhammad. 2004. Gulf Security after the Iraq War, International Politics Journal. Issue 155.

11- Prince, Fahd Ahmed. 2007. A comprehensive perspective on the security of the Arab Gulf region. Conference on the security system in the Arabian Gulf region:

internal and external challenges. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi.
12- Salem, Abdel Fattah Ali. 2015. "Gulf Security: Sources of Threat and Protection Strategy." Al Jazeera Center for Studies, Qatar, Doha. First edition.
13- Shafiq, Abeer Wafiq. 2020. A study of the emergence of the Gulf Cooperation Council and its positions on regional issues (the Iran-Iraq war - Iraq's occupation of Kuwait as an example). Doctoral thesis. Baghdad University . Ben Rushd College. Department of Modern History.
14-Yassin, Hashhouf Yassin. 2017. The problem of security in the Gulf region between regional policies and international strategies. Doctoral thesis. Mohamed Khidir University of Biskra. College of Law and Political Sciences. Algeria